## الفصل الثانى : إدارة الأعمال الدولية

١- مقدمة .

٢- دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى تمهيد المناخ لتحرير التجارة الدولية .
( صندوق النقد الدولى – البنك الدولى – منظمة التجارة العالمية ) .

٣- التكتلات الإقليمية والدولية وأثرها على التجارة الدولية .

٤- الشركات دولية النشاط بين الايجابيات والسلبيات .

٥- الطرق التى من خلالها تستطيع المنشأة الدخول فى التجارة الدولية .

٦- قيادة العالم فى القرن الحادى والعشرين .. والتجارة الدولية .

obeikan.com

## ١- مقدمة

نستطيع أن نقول أن كل من الشركات دولية النشاط و المنظمات الاقتصادية الدولية والتكتلات الدولية و الإقليمية عباره عن منظومه إقتصادية متكامله تمثل مظاهر العولمة بكل ايجابياتها وسلبياتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، ولاشك أن تأثير ذلك على العلاقات الدولية السياسية والإقتصادية والإجتماعية جل وعظيم ، ومما لاشك فيه أن دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى حركة التجارة الدولية وإدارة الإقتصاد العالمى يعتبر دورا ملموسا خاصة" بالنسبة إلى الدول الأقل نموا" والتى تسعى جاهدة إلى اللحاق بركب التقدم التنكنولوجى الهائل الذى وصلت اليه الدول الغنيه ( دول الصفوه ) ، ولعل المراقب لسياسات المنظمات الدولية ودورها الفاعل فى تهيئة الاجواء العالمية لتجارة حرة ودعمها المالى والنقدى للدول الفقيرة يلاحظ المجهود الدولى الفاعل وخلق الآليات المستمره لرفع المعاناه عن دول الجنوب .

ولكن ما يؤخذ على معظم تلك المنظمات إستمرار تبعياتها للدول الكبرى وخاصة" الولايات المتحده الأمر الذى يفقدها أهم ما يميزها وهو الاستقلاليه فأصبحت إدارة الإقتصاد العالمى فى يد دولة القطب الواحد ، وما نتمناه مستقبلا" أن تحظى تلك المنظمات بالاستقلال فى اتخاذ قراراتها المختلفة .

## دور المنظمات الاقتصادية الدولية فى تمهيد المناخ لتحرير التجارة الدولية ( صندوق النقد الدولى – البنك الدولى – منظمة التجارة العالمية )

بالنسبه للمنظمات الدولية وتأثيرها فى تمهيد المناخ للتجارة الدولية ، فاننا نستطيع أن نقول ان من أهم تلك المنظمات حجما وتاثيرا على التجارة الدولية هما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اللذان ينظمان تدفقات التجارة الدولية من خلال تدخلهما فى السياسات الداخلية للدول الاعضاء وخصوصا الدول النامية، فاننا نلاحظ أن الصندوق يتدخل بتاثيره على السياسات النقدية للدول النامية، اما البنك فيتدخل بتاثيره على السياسات المالية للدول النامية . هذا بخلاف منظمة التجارة العالمية التى بدأت عملها منذ أول يناير لعام ١٩٩٥ وهى تختص بتنظيم التجارة الدولية وما يرتبط بذلك من تحرير للقيود المكبلة لها ، وفيما يلى سنقوم بشرح موجز لهذه المنظمات :-

### ١- صندوق النقد الدولى IMF

**- نشأة الصندوق :**

نشأ صندوق النقد الدولى INTERNATIONAL MONETARY FUND بموجب إتفاقية بريتون وودز ( ١٩٤٤ ) للقيام بدور مالى ونقدى يعنى بأهداف ومبادىء أساسية وابرزها تحقيق

الإستقرار فى اسعار الصرف وتخفيض القيود على الصرف الاجنبى وزيادة المدفوعات المتعددة الاطراف لتنمية حركة التبادل الدولى فضلا عن علاج الاختلالات الحادثة فى موازين المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالى دولى يكرس لهذا الغرض. وقد بدأ الصندوق نشاطه بالفعل فى مارس ١٩٤٧ وتزايد عدد اعضاؤه منذ ذلك الوقت من ٢٨ دولة حتى بلغ فى عام ١٩٨٠ عدد ١٤١ دولة ثم بلغ ١٧٧ دولة فى ديسمبر ١٩٩٣ .

**- أهداف الصندوق :**

١- إيجاد مؤسسة يجرى فى إطارها التشاور اللازم حول مشكلات العالم النقدية .
٢- تحقيق الإستقرار فى اسعار الصرف قدر الامكان والتقليل من تنافس الدول على تخفيضها .
٣- تسهيل تنمية التجارة الدولية من اجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقى والتشغيل وتنمية الموارد المتاحة .
٤- زيادة نظم المدفوعات المتعددة الاطراف لتغطية المعاملات الجارية بين اعضاء الصندوق وتخفيض قيود الصرف التى تعوق انتعاش التجارة .
٥- توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازين المدفوعات لدى الدول الاعضاء بما يجنبها الاضطرار لاجراءت تهز الإستقرار الداخلى أو تضر بمستوى الدخل والتشغيل .

**- الهيكل التنظيمى للصندوق :**

**تتكون إدار الصندوق مما يلى :-**

* **مجلس المحافظين** : وهو اعلى سلطة فى الصندوق وتضم عضويته محافظا ونائب محافظ من كل دولة عضو وعادة ما يكون المحافظ من الدولة وزير المالية أو محافظ البنك المركزى ويجتمع مرة واحدة فى السنة كجمعية عمومية ويملك جميع السلطات الإدارية .
* **مجلس الإدارة** : يعين خمسة من اعضائه بواسطة الدول الخمسة ذات الحصص الكبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية – المملكة المتحدة – المانيا الإتحادية – فرنسا – الهند، وقد انضمت السعودية إلى مجموعة الاعضاء المعينين كعضو سادس منذ عام ١٩٧٨ وينتخب الاعضاء الباقون من الاعضاء الاخرين بصورة تكفل التمثيل الجغرافى المتوازن للاعضاء جميعا، ويمارس المجلس من السلطات وما يفوضه فيه مجلس المحافظين ويمتنع عليه ما دون ذلك كقبول اعضاء جدد أو إعادة النظر فى الحصص، ويجتمع مجلس الإدارة بصفة مستمرة. ومن مجلس الإدارة يعين مدير بعينه للمجلس التنفيذى وتعاونه هيئة سكرتارية للأعمال الإدارية والفنية والمكتبية .
* **اللجنة المؤقتة** : وتختص أساسا بدراسة ما يتعلق بالنظام النقدى العالمى وقد انشئت فى اكتوبر عام ١٩٧٤ حيث كان يطلق عليها لجنة العشرين وقد بلغ عدد اعضائها الأن ٢٤ عضوا يعين كل منهم مجموعة انتخابية فى المجلس التنفيذى للصندوق وتتولى اللجنة تقديم المشورة لإدارة تكييف النظام النقدى العالمى ومعالجة الاضطرابات المالية وترويج جانب من الموارد الحقيقية للدول النامية، والنظر فى المقترحات المتعلقة بتعديل مواد إتفاقية بريتون وودز .
* **لجنة التنمية** : وهى لجنة وزارية مشتركة بين البنك الدولى والصندوق وتختص بدراسة نقل الموارد الحقيقية اللازمة لمعاونة الدول النامية فى برامج التنمية .

**- رأس مال الصندوق ونظام التصويت :**

تتكون موارد الصندوق أساسا من تراكم حصص الدول الاعضاء فى صورة ذهب وعملات اجنبية ورغم تنوع موارد الصندوق فان حصص مساهمة الاعضاء فى رأسماله تعتبر أهم جانب فى تلك الموارد .

وتتفاوت حصص اعضاء الصندوق فى رأسماله من دولة لاخرى سواء من حيث مقدارها أو نوعيتها ويتزايد رأسمال الصندوق بطبيعة الحال كلما تزايد عدد اعضائه وكلما زاد مقدار الحصة التى يسهم بها كل عضو .

ويوضح الجدول التالى تطور حجم رأس مال الصندوق مع تطور الدول الاعضاء بالزيادة :-

إجمالى حصص رأس المال (١)

| السنه | مليار دولار | عدد الدول الاعضاء |
|---|---|---|
| ١٩٤٧ | ٨.٨ | ٣٩ |
| ١٩٦٠ | ١٤.٣ | ٧٠ |
| ١٩٦٥ | ١٥ | ١٠٠ |
| ١٩٧٣ | ٢٨ | ١٢٤ |
| ١٩٨٠ | ٤٠ | ١٤١ |

هذا وقد قرر الصندوق اجراء الزيادة العامة لإجمالى حصص الاعضاء عدة مرات كانت أولها عام ١٩٥٩ بزيادة نسبتها ٥٠ % ثم فى عام ١٩٦٥ بنسبة ٢٥ % ثم عام ١٩٧٠ بزيادة قدرها ٣٠ % واخيرا كان الإتجاه السائد لدى المحافظين عام ١٩٨٠ بالعمل على زيادة مجموع الحصص بنسبة ٥٠ % لترتفع من ٤٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٦٠ مليار .

**- وظائف الصندوق :**

فى حقيقة الأمر ان وظيفة الصندوق تتلخص فى امرين هامين هما أهم وظائف الصندوق على الاطلاق وهى :-

الأولى : القيام بدور البنوك من خلال العمليات التمويلية للاعضاء عن طريق وسائل دفع دولية فى شكل قروض وتسهيلات إئتمانية .

الثانية : مهمة رقابية تتعلق بتحقيق الإستقرار فى اسعار الصرف والعمل على إزالة نظم الرقابة على الصرف من اجل انعاش حركة التبادل التجارى القائم على المدفوعات متعددة الاطراف .

ونرى أن تضاف وظيفة اخرى هامة وهى سلطة الرقابة على حركات رؤوس الأموال وضرورة وجود ضوابط منظمة لتحرير رؤوس الأموال وعدم العودة للرقابة على الأموال حتى يتسنى لعدد كبير من الدول الاستفادة من الوصول للأسواق العالمية والتشخيص المبكر للأزمات قبل اندلاعها، ولاشك أن افضل الامثلة فى الساحة العالمية ما حدث فى دول جنوب شرق اسيا والمعروفة بدول النمور الاسيوية من تحرك ضخم فى رؤوس الأموال قصيرة الاجل بدون رقابة وبدون وضع معايير وضوابط لعمل سوق المال بها والتردد فى تطبيق سياسات نقدية إنكماشية فى الـمراحل المبكرة للازمة، كلها من العوامل التى ادت إلى إنهيار السوق المالى فى تلك الدول .

فلو أن هناك هيئة داخل الصندوق تهتم بدراسة الأسواق الناشئة والساعية نحو التنمية الإقتصادية ومراقبة حركات رؤوس الأموال بها ووضع الضوابط والمعايير المنظمة لذلك والتحرى الدقيق عن مصادر هذه الأموال والهدف من تواجدها فى دولة معينة ... ما حدثت كارثة شرق اسيا وما حدثت أزمات مالية اخرى فى دول مثل شيلى ١٩٨٢ والمكسيك ١٩٩٤ على الرغم من أن هاتين الدولتين استأنفتا مسيرة التنمية بصورة مباشرة بمجرد وضع السياسات المالية والنقدية الملائمة موضع التطبيق، ناهيك عن ازمة الارجنتين ٢٠٠١ .

ولكن من الواضح على الساحة الدولية أن الصندوق والبنك يعملان معا لتحقيق أهداف ومصالح الدول الصناعية الكبرى دون النظر إلى أى إعتبارات أخرى تخص الدول النامية وقد يزداد الأمر إلى أن يصبحا الذراع اليمنى لتلك الدول بفرض سياسات واجراءات قهرية على الدول النامية التى قد تكون غير مناسبة لظروفها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية أو لإحباط أى وسيلة لنمو دول تقف امام مصالح الدول الصناعية المتقدمة وهذه أهداف تتعارض كلية مع أهداف الصندوق المعلنة .

## ٢- البنك الدولى للتعمير والتنمية IBRD

- نشأة البنك :

**INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT**

دعت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٤ دولة لحضور مؤتمر نقدى للامم المتحدة ( فى بريتون وودز ) فى أول يوليو ١٩٤٤ وانتهى المؤتمر بعد اسابيع ثلاثة من انعقاده إلى صياغة المشروع النهائى لإتفاقية بريتون وودز التى تنص على إنشاء مؤسستين دوليتين احداهما صندوق النقد الدولى والاخرى هو البنك الدولى للتعمير والتنمية، ولقد وافقت الدول المشتركة فى هذا المؤتمر على إتفاقية البنك الدولى رسميا قبل ٢٧ ديسمبر عام ١٩٤٥ ومنذ ٢٥ يوليو ١٩٤٦ أودعت كل حكومة من حكومات الدول الاعضاء حصتها للاكتتاب فى رأس ماله ومن ثم فان نصوص إتفاقية البنك تجعل منه مؤسسة مؤلفة من حكومات الدول الاعضاء .

- **عضوية البنك واسهم رأسماله :**

تقضى إتفاقية البنك الدولى انه يشترط وجود عضوية للدولة فى الصندوق للسماح لها بعضويتها فى البنك، وكان عدد الدول الاعضاء فى البنك قد بلغ ٦٨ دولة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ ( وهو نفس

عدد الدول الاعضاء فى الصندوق فى نفس التاريخ ) ، ومن ذلك الحين توالت طلبات عضوية البنك حتى انه فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ بلغ عدد اعضائه ١٧٢ دولة ثم زاد العدد إلى ١٧٧ دولة فى ديسمبر ١٩٩٣ .

ولكل دولة عضو فى البنك عدد معين من الاسهم فى رأس ماله ولكل منها ٢٥٠ صوت زائدا صوتا اضافيا عن كل ١٠٠ الف دولار من اسهم رأس المال الذى اكتتبت فيه الدول العضو .

وأصبحت حصص واصوات الدول الخمس التى تشترك بأكبر عدد من اسهم رأس مال البنك فى عام ١٩٥٩ على سبيل المثال ما يلى :-

١- **الولايات المتحدة الأمريكية** : قيمة الاسهم ٦٣٥٠ مليون دولار وقوة التصويت ٦٢٧٥٠ صوتا
٢- **المملكة المتحدة** : قيمة الاسهم ٢٦٠٠ مليون دولار وقوة التصويت ٢٦٢٥٠ صوتا .
٣- **فرنسا** : قيمة الاسهم ١٠٥٠ مليون دولار وقوة التصويت ١٠٧٥٠ صوتا .
٤- **المانيا** : قيمة الاسهم ١٠٥٠ مليون دولار وقوة التصويت ١٠٧٥٠ صوتا .
٥- **الهند** : ٨٠٠ مليون دولار وقوة التصويت ٨٥٢٠ صوتا .

وبذلك يتضح أن الدول الخمس تمتلك ما قيمته ١١٨٥٠ مليون دولار فى ١٩٥٩/١٢/٣١ أى ما يعادل ٦٣.٦٦ % من إجمالى قمية رأس مال البنك، وتمتلك هذه الدول ٥٦٢٧٠ صوتا أى ما يعادل ٥٨.٩٤ % من مجموع الاصوات .

**- أهداف البنك الدولى :**

١- حل مشكلة التعمير فى الدول التى دمرتها الحرب العالمية الثانية .
٢- حل مشكلة تنمية إقتصاديات الدول المتخلفة .
٣- منح القروض فى المشروعات التى تحقق غرضها .
٤- تقديم المعونة الفنية للدول .
٥- تشجيع الإستثمار الخاص فى الدول الاعضاء بتوجيه جزء من موارد البنك لهذا الغرض .
٦- تسوية الخلافات المالية بين الدول الاعضاء .

**- ويرتبط بالبنك ثلاث مؤسسات هامة هى :-**

١- الرابطة الدولية للتنميه ( IDA ) .
٢- مؤسسة التمويل الدولية ( IFG ) .
٣- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار ( MIGA ) .

**وسنتناول بايجاز عن كل منها :**

١- **الرابطة الدولية للتنميه ( IDA )** : انشئت فى عام ١٩٦٠ وكان عدد اعضائها ١٤٢ دولة، وتقوم الرابطة بتقديم قروض بدون فائدة إلى افقر دول العالم حيث يستفيد منها دول لا يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوى فيها ١١٩٥ دولار، فهذه الدول هى المؤهلة للاقتراض من المؤسسة .

٢- **مؤسسة التمويل الدولية ( IFG )** : انشئت فى عام ١٩٥٦ وكان عدد اعضائها ١٤٦ دولة وهى تشجع على النمو الإقتصادى فى الدول النامية عن طريق تقديم قروض بدون ضمانات حكومية، كما يجوز للمؤسسة أن تمتلك اسهما فى الشركات التى تمنحها القروض، والعمل على تطوير وتنمية أسواق رأس المال فى الدول النامية .

٣- **الوكالة الدولية لضمان الإستثمار ( MIGA )** : انشئت فى عام ١٩٨٨ وكان عدد اعضائها ٩٢ دولة حتى سبتمبر ١٩٩٢ وهى تشجع على الإستثمار فى الدول النامية، وتقدم ضمانات للإستثمارات لحماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية كالحرب أو التأميم، كما تقدم خدمات استشارية للحكومات لمساعدتها على إيجاد وسائل لاجتذاب الإستثمار فى دولها، وخلال عام ١٩٩٢ اصدرت الوكالة ضمانات لعدد ٢١ مشروعا فى ثمانى دول نامية بلغت تكلفتها الكلية حوالى مليار دولار .

**- علاقة البنك الدولى بصندوق النقد الدولى :**

لقد تأسست هاتان المؤسستان فى ذات الوقت ولتحقيق أهداف مترابطة فنجد أن الصندوق يهتم بالشئون النقدية اما البنك الدولى فيهتم بالنواحى المالية والتنمية الإقتصادية.

وكما ناقشنا أهداف الصندوق والبنك سنجدها مكملة لبعضها البعض وكلها لخدمة الدول الاعضاء وإحداث النمو الإقتصادى فى الدول الأقل نموا وتقديم المعونات والاستشارات الفنية اللازمة لمواجهة الأزمات المالية والنقدية والتنموية التى قد تعترض طريق الدول النامية للنهوض بمستواها ومحاولة تقليل فجوة الحضارة والنمو بين الشمال والجنوب وتحسين مستويات المعيشة بالدول الاعضاء، والواقع أن هاتين المنظمتين متعاونتان تعاونا وثيقا بشأن المسائل التحليلية فى سير الأعمال فيهما وتعقدان اجتماعات مشتركة سنويا، فضلا عن أن كلا منهما يجعل الاخرى على معرفة وثيقة بنشاطه فى مختلف الظروف فى الدول الاعضاء .

## ٣- منظمة التجارة العالمية WTO

بدأت المنظمة World Trade Organization لعملها فى أول يناير ١٩٩٥ و أسست بواسطة GATT وهى اختصار كلمات General Agreement on Tariffs and Trade **وهى** تعنى الإتفاقيه العامة للتعريفات و التجارة وتهدف هذه المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية من اية عوائق وقيود جمركية أو قيود حصصية وكذا تسهيل تدفق السلع والخدمات إلى أى منطقة فى العالم ، كما تهدف ايضا إلى فض النزاعات التى قد تنشأ بين الدول الاعضاء فى المنظمة. وتلزم أعضاء منظمة GATT على الخضوع لأوامر و قواعد الجات. كذلك لها نفوذ قضائى لكى تتوسط فى النزاعات بين الدول الأعضاء ولها قوة الإلزام على الأعضاء . كما أن هدف WTO هو إزالة جميع العقبات أمام التجارة على مستوى الدول الأعضاء .

وقد انضمت مصر إلى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى بداية السبعينات بعد تقديمها طلب الانضمام فى عام ١٩٦٢ ومشاركتها منذ ذلك الوقت فى المراحل المختلفة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية .

واكدت إتفاقية التجارة العالمية على عدة مجالات جديدة تشمل :-

- تخفيض التعريفات الجمركية .
- إزالة العوائق غير الجمركية فى التجارة .
- ادراج التجارة فى الزراعة والمنسوجات والملابس تحت الإتفاقية الجديدة .
- الغاء الاعانات والرسوم المقيدة للتجارة والحماية .
- مواجهة الاغراق .
- تطبيق احكام الجات فى مجالى التجارة والخدمات وكذلك فى نطاق حقوق الملكية الفكرية والإستثمارات .
- وضع الية لتسوية المنازعات التجارية وإعتبار القرارات الزامية فى حالة تأكيدها بعد الاستئناف .

**ومن أهم المبادىء التى استندت اليها الإتفاقية (٢) :**

١- مبدأ عدم التمييز .
٢- مبدأ الشفافية .
٣- مبدأ التعادلية فى المعاملة بالمثل بين الدول .

ويلاحظ أن الإتفاقية قد منحت الدول الاعضاء فترات إنتقالية حتى تستطيع التمهيد لتطبيق بنود الإتفاقية ، فعلى سبيل المثال تم منح صناعة المنسوجات فترة إنتقالية قدرها ١٠ سنوات يعقبها التحرير الكامل لتجارة المنسوجات . كما تم منح صناعة الدواء فترة إنتقالية حتى عام ٢٠٠٥ .

**ولاشك** أن توقيع مصر على إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية فى إطار منظمة الجات فى نهاية عام ١٩٩٧ قد فرض على قطاعى البنوك والتأمين مزيدا من التحديات لمواجهة المنافسة الوافدة من الشركات الاجنبية القادمة من الدول المتقدمة حيث شملت هذه الإتفاقية ٣ قطاعات رئيسية هم (٣) :-

**أولا :** الخدمات المصرفية المتمثلة فى نشاط البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية .

**ثانيا :** خدمات سوق المال، ابتداء من الاكتتاب العام إلى إنشاء صناديق الإستثمار الجماعية ورأس المال المخاطر مرورا بالسمسرة وتجارة الأوراق المالية فالمقاصة والتسوية والتسويق وتنشيط السوق .

**ثالثا :** التأمين وإعادة التأمين بما يسمح بملكية اجنبية بنسبة ٥١ % بحلول عام ٢٠٠٠ بالنسبة لشركات التأمين على الحياة، وفى مطلع عام ٢٠٠٣ بالنسبة لشركات التأمين الاخرى .

**- دور المنظمات الإقتصادية الدولية فى تمهيد المناخ للتجارة الدولية :**

تقوم المنظمات الدولية بتهيئة الظروف الدولية لإحداث وزيادة التجارة الدولية ، حيث يقوم البنك والصندوق بإعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية لإقتصاد الدول النامية ليتوافق مع الإتجاه الرأسمالى العالمى وذلك من خلال فرض بعض الشروط لتنفيذها مع تقديم المعونات والقروض على اختلاف

أنواعها لتلك الدول حتى تتمكن من تجاوز الفترة الإنتقالية اللازمة للوصول إلى مرحلة التحرير الاقتصادى المطلوب ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فتقوم منظمة التجارة العالمية ايضا بإعادة هيكلة السياسات التجارية لإقتصاد الدول النامية حتى يتم تحرير التجارة الدولية من أية قيود على تدفق السلع والخدمات لأية منطقة فى العالم ، سواء كانت هذه القيود جمركية أو إدارية أو كمية ، ولكن يمكن لنا ملاحظة ظهور قيود أخرى تقوم الدول الصناعية الكبرى بإستخدامها فى منع صادرات الدول النامية للوصول اليها مثل القيود الخاصة بعمالة الأطفال أو ما يتعلق بالبيئة أو بتطبيق الديمقراطية .... الخ .

## ٣- التكتلات الدولية والإقليمية وأثرها على التجارة الدولية

وفيما يلى سنعرض لأهم التكتلات الدولية والإقليمية ثم نقوم بالحديث عن تأثير التكتلات الإقتصادية على التجارة الدولية كما يلى :-
نشأتها وتكوينها (٤)

**أولا : بعض أهم التكتلات الإقتصادية الدولية الحالية :-**

وبعد استعراض المنظمات الدولية ، نشير إلى أن هناك ايضا" ما يسمى بالمجموعات الإقتصادية " Economic Community ، وهى عبارة عن تنظيم يتكون من مجموعة من الدول انشىء بغرض تحفيز حرية الحركة لعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فى هذا التنظيم و خلق سياسات إقتصادية موحدة . واهم أشهر هذه التنظيمات الدولية سنعرضها فيما يلى من حيث نشأة وتكوين هذه التكتلات الإقتصادية : (٤)

### ١- الإتحاد الأوروبى EU (European Union)

- **الإتحاد الأوربى** : نشأ الإتحاد الأوربى منذ عام ١٩٥١ بـــ ٦ دول ثم اخذت فى الزيادة حتى وصلت إلى ١٥ دولة عام ٢٠٠٢ ، ثم توسع الإتحاد الأوربى ليصبح عدد اعضائه ٢٥ دولة ، اما بالنسبه للدول المشتركين فى العملة الأوربية الموحدة الا وهى اليورو فيصل عدد هذه الدول إلى اثنا عشر دولة فقط ، تلك العملة التى بدأ العمل بها حسابيا منذ يناير ١٩٩٩ ، وبدأ العمل بها فعليا بالتداول منذ يناير ٢٠٠٢ .

أما السوق الأوروبية المشتركة common Market ، التى انشئت عام ١٩٥٧ وبدأ بعدد ست دول هى ( فرنسا – المانيا – ايطاليا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورج ) ، وكان الغرض من انشائها هو إنشاء منطقة تجارة حره بين هذه الدول الست والدول التى من المحتمل انضمامها للتنظيم .

- أما التكتل الأوروبى الثانى هو EEA **منطقة الإقتصاد الأوروبى** European Economic Area ، و انشىء عام ١٩٩٤، معاهدة دولية ضمت ( النمسا – فنلاندا – ايسلندا – النرويج – السويد ) بالأضافة إلى عدد اثنتى عشرة دولة من الإتحاد الأوروبى ، وهذا التنظيم **(EEA)**

يشتمل على منطقه مأهوله بالسكان تقدر بـــ ٣٧٠ مليون نسمه ،هذه المنطقة تسمح بحرية حركة السلع و الخدمات بين ١٧ دولة فى المنظمة .

**٢- منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA : النافتا (North America Free Trade Agreement)**

- بداية التنفيذ فى ١ يناير ١٩٩٤ وتضم ثلاث دول هى (الولايات المتحدة – كندا – المكسيك)
- يسيطر على منطقة تقدر بـــ ٣٧٤.٢ مليون نسمه. هذه السوق تتكون من كندا (٢٧٠.٣ مليون نسمة ) – الولايات المتحدة (٢٥٤.٥ مليون نسمة )- المكســـيك (٩٢.٤ مليون نسمة ) .
- يعطى ناتج سنوى يقدر بـــ ٧ تريليون دولار سنويا .
- بدأت إتفاقية النافتا فى شكل إتفاقية كندا للتجارة الحرة ووقعت عليها الولايات المتحدة و كندا فى عام ١٩٨٩ وفى حركة تجارة و إستثمار حقيقى اتخذت بواسطة المكسيك فى حوالى النصف من عام ١٩٨٠ و بمبادره من حكومة المكسيك كانت أول شكل لحوار حقيقى حول النافتا عام ١٩٩١ بين الحكومات الثلاث السابقة .
- و النافتا تقوم تدريجيا" بإزالة كل التعريفات على السلع والخدمات بين الدول الثلاث السابقة وصولا" إلى منطقة حره للتجارة كلية" عام ٢٠٠٩ .

**٣- الكومنولث : CIS (Commonwealth Independent States )**

بعد إنهيار الكتلة الشرقية وسقوط الإشتراكية فى أواخر الثمانينات من القرن العشرين وتفكك الإتحاد السوفيتى ، تم فى ديسمبر ١٩٩١ إنشاء من ١١ دوله من دول الإتحاد السوفيتى وهى :-
( روسيا – أوكرانيا- بيلاروسيا – مولدافيا – أرمينيا – أذربيجان – أزبكستان – توركومنستان – طاجيكستان – كازاخستان – كيرغيزيا ).
- دول البلطيق رفضت الأنضمام لهذا الحلف . وجورجيا تراقب عن بعد الوضع قبل الأنضمام فى (CIS) فى نوفمبر ١٩٩٣ .

**٤- مبادرة حوض الكاريبى CBI : (Caribbean Basin Initiative )**

- وهو برنامج تقودة الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات الإقتصادية و التجارية لدول أمريكا الوسطى و حوض الكاريبى .

**٥- الأوبك OPEC**
**Organization of Petroleum Exporting )**
**(Countries**

- وهى منظمة الدول المصدره للبترول .
- وجدت وأنشئت فى عام ١٩٦٠ بغرض الرد على خفض سعر البترول الخام من بعض الدول التى كانت تنوى خفض سعره .
- و الغرض الأساسى من هذه المنظمة هو السيطره على الإنتاج ومن ثم على السعر المعروض لبرميل البترول الخام فى السوق الدولى خاصة بين الدول المصدره له .

**٦- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD**
**Organization for Economic )**
**(Cooperation and Development**

- أنشئت فى عام ١٩٦١ .
- مقرها الرئيسى باريس .
- عبارة عن مجموعة من ٢٤ دوله من الدول الصناعية الكبرى فى شمال أمريكا – أوربا – الشرق الأقصى – جنوب الباسفيك .
- الغرض منها دفع عملية التنمية الإقتصادية و التجارية الدولية .

وبعد استعراض أهم المنظمات الدولية الموجودة فى العالم حاليا" نرجو من الله أن يعين العرب على إنشاء منظمة عربية إقتصادية خصوصا" وأننا لاينقصنا الإمكانات سواء المالية أو العلمية أو التكنولوجية أو العقول الإقتصادية المفكرة، وربما قريبا" نسمع أو نقرأ عن ميلاد أول تعاون إقتصادى عربى متمثل فى سوق عربية مشتركة كقوه لا يستهان بها إقتصاديا" و سياسيا" ويكون لها دور فعال على الساحة الإقتصادية الدولية، يستطيع العرب من خلالها أن يقفوا بأقدام ثابته أمام الغزو الإقتصادى التتارى الكاسح .

**ثانيا : بعض أهم التكتلات الإقتصادية الإقليمية الحالية :-**

**١- تكتل جنوب شرق أسيا (أسيان) :**
**Association of South East Asian ) ASEAN**
**(Nations**

- نشأت فى المركز الرئيسى لجاكارتا باندونسيا عام ١٩٦٧ .
- الدول التابعه لها هى ( اندونسيا – ماليزيا – سنغافوره – تايلاند – فيتنام – برونای) .

– فى يناير ١٩٩٢ اتفق الأسيان على إنشاء منطقة تجارة حره تسمى **الأفــتا (AFTA)** .
– تضم ٤٠٠ مليون نسمة و تجارتها حوالى ٢٥٠ بليون دولار ومن المتوقع أن يتحقق حلم الاسيان فى منطقة تجارة حرة خلال فترة قريبة من الزمن .
– ومن المتوقع أن تشكل هذه الدول الأسيويه مع اليابان تكتلا" أكبر يقوم على المصالح المشتركة وتتجه الولايات المتحدة أيضا" من منطلق المصالح المشتركه التعامل مع هؤلاء العمالقه الأسيويين كحلفاء بدلا" من التعامل معهم كغرماء .

## ٢– الكوميسا

تعنى الكوميسا : السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا ، ويغطى هذا التجمع حوالى ١٢.٤ مليار كم٢، أى ما يساوى ٤١ % من مساحة قارة افريقيا، اما بالنسبة لمجموع السكان فيبلغ أكثر من ٣٨٠ مليون نسمة أى ما يزيد على نصف سكان افريقيا .
وقد بدأت مجموعة الكوميسا فى عام ١٩٩٤ لتحل محل مجموعة ( منطقة الإتفاقيات التفضيلية لدول جنوب وشرق افريقيا ) ،

**ويضم تجمع الكوميسا الان ٢١ دولة هم :–**

| | |
|---|---|
| مصر | السودان |
| اثيوبيا | اريتريا |
| زامبيا | جيبوتى |
| أوغندا | كينيا |
| جزر القمر | تنزانيا |
| رواندا | انجولا |
| الكونغو الديمقراطية | مالاوى |
| سيشل | موريشيوس |
| مدغشقر | زيمبابوى |
| ناميبيا | بورندى |
| سوازيلاند | |

**وتهدف هذه المجموعة إلى تحقيق الاتى :–**

– العمل على زيادة الاستغلال المشترك للموارد المتاحة بدول المجموعة من خلال التعاون فى جميع المجالات الإقتصادية .
– الوصول إلى تكامل إقتصادى يكون له توجه خارجى .
– إزالة المعوقات امام التجارة الإقليمية والإستثمارات وتدعيم الهياكل الإقتصادية للدول الاعضاء وزيادة المنافسة فيها .

– تبنى برامج وسياسات إقتصاد كلى مشترك لرفع مستويات المعيشة لشعوب الدول الاعضاء وتدعيم العلاقات فيها .
– مساعدة الدول الاعضاء فى تطبيق الإصلاحات الإقتصادية اللازمة لزيادة إندماجها فى الإقتصاد العالمى فى ظل قوانين منظمة التجارة العالمية والاعراف الدولية الاخرى .

ولتحقيق هذه الأهداف اتفقت الدول الاعضاء فى المجموعة على اتخاذ العديد من الاجراءات وذلك على فترات تدريجية ، واهم هذه الاجراءات هى :-
– إنشاء منطقة تجارة حرة فى عام ٢٠٠٠ .
– إنشاء إتحاد جمركى فيما بينها تحدد بموجبه تعريفة جمركية موحدة تطبق على الواردات القادمة من الدول الغير اعضاء فى الكوميسا ، وسيكون ذلك مع بداية عام ٢٠٠٤.
– تحرير إنتقال رؤوس الأموال والإستثمارات بين الدول الاعضاء .
– التخطيط لإنشاء إتحاد نقدى وعملة موحدة .
– تحقيق حرية حركة رجال الأعمال وإتباع سياسة زراعية تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتى

## ٣– مجموعة دول الـــ ٧٧

هى تكتل يضم معظم الدول النامية، وسبب هذه التسمية أن المجموعة ابتدات بـــ ٧٧ دولة نامية ولذلك سميت بهذا الاسم، وهذا التكتل يهدف إلى إتحاد الدول النامية مع بعضها البعض لكى تناقش قضايا التنمية الإقتصادية فى هذه الدول وسبل زيادة التبادل التجارى بينها وبين بعضها، وايضا اقامة حوار مع الدول المتقدمة لشرح وجهة نظر الدول النامية فى مختلف القضايا الإقتصادية والإجتماعية .

## ٤– مجموعة دول الـــ ١٥

وقد انبثق من مجموعة الـــ ٧٧ عدد اصغر وانشط من الدول لكى يتسنى لها التحرك بسهولة فى سبيل تحقيق أهداف الدول النامية واقامة حوار مع دول الشمال حول المديونية الخارجية وغيره ، وكان عدد هذه الدول وقت انشائها ١٥ دولة نامية، وقد انضم لهذه المجموعة بعد ذلك عدد اخر من الدول النامية .
وتعتبر مجموعة دول الـــ ١٥ " مجموعة للتعاون والتشاور بين الجنوب والجنوب " وقد بدأت فى عام ١٩٨٩ وتكونت من عضوية ١٥ دولة هم : مصر – نيجريا – السنغال – زيمبابوى – الجزائر – اندونيسيا – ماليزيا – الهند – فنزويلا – البرازيل – المكسيك – الارجنتين – بيرو – جامايكا – يوغسلافيا .
ثم حلت شيلى محل يوغسلافيا ، ودخلت كينيا وسريلانكا كأعضاء جدد ليصبح عدد المجموعة ١٧ ، ولكن احتفظت بنفس الاسم .

## ٥- السوق العربية المشتركة

بخصوص السوق العربية المشتركة فسيتم التعرض لها فى سياق الفصل الرابع من هذا الجزء .

### ثالثا : تأثير التكتلات الإقتصادية على التجارة الدولية :

**التأثير على النواحى التجارية :**

- تقليص الواردات بالنسبه للدول المشتركة فى تكتل إقتصادى ، حيث أن الدولة التى تحاول التصدير من خارج التكتل إلى داخله سوف تواجه بقيود جمركية تؤدى لرفع سعر سلع وخدمات الدولة المصدرة وبالتالى إنخفاض الطلب عليها بداخل دول التكتل مما يدعو الدولة المصدرة لتخفيض اسعارها لادنى حد وصولا لسعر مناسب للسلعة أو الخدمة داخل دول التكتل، فالضرر هنا يقع على الدولة المصدرة والاستفادة الكاملة تكون لدول التكتل بزيادة حصيلة التعريفة الجمركية لديها والمنفعة التى يحصل عليها المستهلك فى دول التكتل من حصوله على سلعة أو خدمة بسعر مناسب .
- تعزيز القدرات التنافسية لمؤسسات دول التكتل .
- سهولة تكوين شركات عملاقة بسبب سهولة نقل رؤوس الأموال والعمالة وعناصر الإنتاج المختلفة بين دول التكتل، وبالتالى تكوين مؤسسات عملاقة منافسة خارج حدود دول التكتل .
- تخفيض اسعار السلع والخدمات بين دول التكتل لعدم وجود اية قيود من أى نوع على إنتقال السلع والخدمات بين الدول الاعضاء .
- وجـــود ســـياسة نقدية ومالية واحدة يعزز ويقوى سعر صرف العملة الخاصة بالتكتل ( مثال اليورو بالإتحاد الأوربى ) بالنسبة للعملات الاجنبية .

## ٤- الشركات دولية النشاط بين الايجابيات والسلبيات

### الشركات دولية النشاط Multinational Corporation : (٥)

**- تعريف الشركة دولية النشاط :**

يستخدم عادة مصطلح الشركة دولية النشاط Multinational Corporation عادة للإشارة إلى الشركة التى تمارس جانبا" من أعمالها خارج حدود بلادها . الا أن التعريف ليس بهذه البساطة، فحتى الأن لا يوجد تعريف واحد يتفق علية الجميع. وقد حددت الأمم المتحدة الشركات دولية النشاط بانها ( المنشأة التى تملك و تسيطر على الإنتاج أو التسهيلات الخدمية، خارج الحدود التى قامت فيها

) ورغم شيوع هذا التعريف، الا أن البعض يرى أنه يتجاهل النواحي الكمية و الكيفية الواجب أن يتضمنها تعريف الشركات دولية النشاط .

**و يرى البعض ضرورة توافر معايير كمية معينة عند وصف الشركات دولية النشاط ومن هذه المعايير :-**

١- عدد الدول التى امتد اليها نشاط الشركة. وهنا يكتفي البعض بدولتين، و يتطلب البعض الأخر ست دول .

٢- نسبة الدخل المتولد من العمليات فى الدول الأخرى المضيفة. علما" بأن الباحثين لم يتفقوا على نسبة محددة، ولكنها على كل حال تتراوح ما بين ٢٠ – ٣٠ % من الدخل الكلي للشركة دولية النشاط .

٣- درجة التغلغل فى الأسواق الخارجية إلى الحد الذي يؤثر على قرارات الشركة.

٤- عدد الجنسيات التى تشارك فى ملكية الشركات دولية النشاط .

كذلك يرى البعض ضرورة توافر معايير نوعية، اضافة إلى المعايير الكمية ، ومن هذه المعايير :-

سلوك إدارة الشركات دولية النشاط ، فهل ينظر مديروا الشركة إلى شركتهم بوصفها شركة دولية النشاط ؟ و بمعنى آخر : هل الشركة موجهة إلى السوق المحلي، ام هى موجهة إلى سوق بعض الدول الأخرى بشكل منفرد، أم هى موجهة إلى مناطق واسعة أو حتى إلى السوق العالمية ككل. ان فكر وفلسفة الإدارة فى نظر هؤلاء الكتاب، ينعكس على سلوك الإدارة ويتصرفون طبقا" له .

**وقد مرت الشركات متعددة الجنسيات بثلاث مراحل مختلفة توضح تزايد الاهمية النسبية لها بمرور الزمن كما يلى (٦) :-**

١- **المرحلة الأولى** : وقد سادت منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣، وكان النظام الدولى يعتمد أساسا فى تمويل الدول النامية على المساعدات الانمائية والرأسمالية .

٢- **المرحلة الثانية** : والتى امتدت منذ عام ١٩٧٣ وحتى تفجرت ازمة الديون الخارجية عام ١٩٨٢، وفى هذه المرحلة لعبت البنوك التجارية الدور الأساسى فى تمويل الدول النامية .

٣- **المرحلة الثالثة** : والتى بدأت منذ عام ١٩٨٢ وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، فتتميز بتعاظم دور الإستثمارات الاجنبية فى التمويل الدولى، لتصبح هى المصدر الرئيسى للتمويل بصفة عامة ولتمويل الدول النامية بصفة خاصة .

**ايجابيات الشركة دولية النشاط :**

١- **تكوين رأس المال** : تأتي الشركات دولية النشاط بارصدة جديدة إلى الدولة المضيفة، بل ان الشركة دولية النشاط قد تحرك و تجتذب رأس المال الوطني المحلي إلى مشروع لم يكن رأس المال الوطني كافيا" وحده لإقامتة .

٢- **نقل التكنولوجيا** : الشركة دولية النشاط تنقل إلى الدولة المضيفة تكنولوجيا جديدة و مهارات إدارية عاليه، وهذا يفسر عمل بلاد عديده على اجتذاب شركات دولية النشاط للدخول اليها. و تمثل المهارات الإدارية الجزء الأكبر من قوة العمل التى تزود بها الشركات دولية النشاط الدولة المضيفة .

**٣- تعتبر الشركة دولية النشاط وسيله هامة لتنمية إقليم جغرافي بأكمله أو قطاع صناعي معين :** خاصة و أن تكلفة اقامة صناعة جديدة هى فى الغالب عالية وقد لا تستطيع حكومة الدولة المضيفة اقامتها وحدها. وقد استطاعت الشركات دولية النشاط فى كثير من الدول النامية تنويع مصادر الإقتصاد الوطني، بحيث أصبح لا يعتمد على مجرد قطاع إقتصادي واحد، أو عدة قطاعات محدودة .

**٤- تطوير المنافسة :** يؤدي قيام الشركات دولية النشاط إلى تطوير حدة و شكل المنافسة داخل الدولة المضيفة و النتيجة تكون لمصلحة الإقتصاد الوطني و المستهلك المحلى نظرا" لما قد يتمخض عن ذلك من إنخفاض فى التكاليف و السعر و زيادة الإنتاجية، والنتيجة هى تطوير أسلوب عمل المنظمات فى الدولة المضيفة .

**٥- تحسين ميزان المدفوعات :** ويحدث ذلك عادة فى الأجل الطويل عن طريق تقليل الواردات و زيادة الصادرات. بل ان الأمر قد يتطور إلى التصدير بدلا" من الأستيراد .

**٦- زيادة العمالة و التوظيف :** يؤدي قيام الشركات دولية النشاط لأتاحة فرص عمل جديدة للمواطنين فى الدولة المضيفة، و تعتبر المرتبات التى تدفعها الشركات دولية النشاط عادة اعلى من غيرها من الشركات الوطنية. كما تحقق الشركات دولية النشاط تطوير و تنمية الكفاءات الوطنية من خلال برامج التدريب .

يمكن القول أن الأيجابيات السابق الأشارة اليها، تساهم ككل فى رفع مستوى المعيشة فى الدولة المضيفة، و زيادة درجة مساهمته فى الإقتصاد العالمى و زيادة قدراتها التنافسية. ولكن هناك وجها" آخر حيث توجد سلبيات قد تترتب على دخول الشركات دولية النشاط للعمل فى الدولة المضيقة .

**سلبيات الشركات دولية النشاط :**

قد يترتب على دخول الشركات دولية النشاط والإستثمار المباشر فى دولة ما سلبيات منها :-

١. **السيطرة على الصناعة :** قد تسيطر الشركات دولية النشاط على قطاعات إقتصادية معينة داخل الدولة المضيفة. ففى فرنسا – على سبيل المثال – تسيطر الشركات دولية النشاط الأجنبية على ثلاثة أرباع قطاع صناعة الكمبيوتر و معدلات تشغيل المعلومات ،وفى بلجيكا تسيطر الشركات دولية النشاط الأجنبية على ٧٨% من صناعة تكرير البترول و ٨٧% من قطاع الهندسة الكهربائية .
٢. **قد تفضل الشركات دولية النشاط الإعتماد على إستخدام التكنولوجيا بشكل مكثف بدلا" من الأعتماد على العمل البشري :** وبمعنى آخر فان هذه الشركات تستخدم فى الدول الناميه نفس التكنولوجيا التى تستخدمها فى الدول الصناعية الكبرى، مما يضر بالدول النامية، ويساهم فى زيادة البطالة فيها .
٣. **إحداث تغير سلبى فى الثقافة الوطنية :** ذلك أن الشركات قد تستورد إلى الدولة المضيفة قيما" تخالف قيم هذه الدولة، وقد تثير فيه الميل إلى الأستهلاك، و الإهتمام الزائد بالماديات، و الترويج لعادات استهلاكية سيئة، و تجميل أعمال و منتجات لا تفيد

الإقتصاد الوطني. وعلى سبيل المثال يقول المعارضون للإستثمار الأجنبي فى مصر : ماذا حمل الينا هذا الإستثمار سوى الكوكاكولا و بيتزاهت و كنتاكى و شيبسى، وكلها مشروعات غيرت العادات الأستهلاكية، خاصة للأطفال و صغار السن، ولم تضف جديدا" للإقتصاد الوطني .

٤. **تدخل الشركات دولية النشاط فى سياسات حكومة الدولة المضيفة** : قد تتعرض حكومة الدولة المضيفة لضغوط من جانب الشركات دولية النشاط، وقد تلجأ الشركة كوسيلة للضغط إلى وقف إنتاجها وقد تكون الشركات دولية النشاط ذراعا" للدولة الأم تستخدمه عند الحاجه للضغط على الدولة المضيفة .

٥. **قد تصدر عن الشركات دولية النشاط سلوكيات تضر بالدولة المضيفة** : ومن ذلك بيع التكنولوجيا لهذه الدولة باسعار مغالى فيها، ومنح الترخيص ايضا" مقابل اتاوات مغالى فيها. ومن ذلك ايضا إستخدام الأساليب المحاسبية للتهرب من دفع ما على الشركة من ضرائب للدولة المضيفة .و إستخدام اساليب ملتوية لتحويل العملة الأجنبية، كأن تظهر محاسبيا" صادراتها إلى شركات زميلة باسعار أقل من حقيقتها، و بهذا يتم تهريب العملة. وقد تلجأ الشركات دولية النشاط لهذا الأسلوب إذا طبقت الدولة المضيفة رقابة على عمليات النقد الأجنبي .

مما سبق يتبين أن نشاط الشركات دولية النشاط ما يزال موضع جدل ما بين مؤيد و معارض. والواقع ان الأمر لا يمكن النظر الية اجمالا" و انما يتطلب التحليل حسب ظروف كل دولة و كل شركة .

## ٥- الطرق التى من خلالها تستطيع المنشأة الدخول فى التجارة الدولية

**ويمكن من خلال الطرق التالية الدخول فى التجارة الدولية :-**

### ١) الأجــازه Licensing :

عبارة عن إتفاق تعاقدى يتم بمقتضاه أن شركه ما تسمح لأخرى بإنتاج و تسويق سلعة ما و إستخدام علامتها التجارية و ذلك مقابل مادى أو أى تعويض يتم الإتفاق عليه .

**مثال** : شركة ريبوك الدولية تقوم باعطاء الأذن أو الأجازه لشركه أخرى بإنتاج نفس المنتج و بنفس العلامة التجارية و لكن فى دولة الشركة الأخرى نظير تعويض مادى أو أى تعويض اخر متفق عليه .

### ٢) التصدير Exporting :

الشركة (ABC) تستطيع إنتاج سلعة ما فى دولتها و القيام بتصديرها إلى دولة خارجيه. وبذلك تدخل الشركة إلى السوق الدولية من خلال التصدير،والتصدير قد يكون مباشر عن طريق الشحن ثم الرسو فى ميناء المستورد الخارجى الذى يقوم بنقل البضاعة إلى مخازنه ومن ثم تسويقها فى داخل السوق الأجنبى .وقد يكون التصدير و التسويق نفسه من خلال الشركة المنتجة نفسها، فهى تقوم بتصنيع الخامات و تحقيق منتج نهائى صالح للإستخدام و تقوم بفتح فرع أو فروع للشركة فى دول أجنبية تقوم هذه الفروع بدور المستورد الأجنبى و تقوم بتسويق المنتجات فى السوق الأجنبية .

**٣) المعارض الدولية International Exhibitions) :**

والتى تنظمها الدولة ذاتها لتجذب اليها السوق العالمى من مستوردين ليقوموا بزيارة المعرض و الإطلاع على المنتجات المعروضه من كافة الشركات المحلية ومن ثم التعاقد بين المستوردين الأجانب وهذه الشركات المحلية، و بذلك تدخل الشركة السوق الدولية و لكن بطريق الجذب المباشر للمستورد الأجنبى .

**٤) التعاون المشترك Joint Ventures) :**

ويعنى مشاركة دولة محلية مع أخرى دولية لأنجاز مهمة معينة خلال وقت معين، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى خبرات عالية و رأس مال ضخم وعمالة مدربه و ماهره

**٥) امتلاك التسهيلات الأجنبية Totally Owned Facilities) :**

وهذا يعنى أن الدولة المحلية تقوم بإنتاج سلعتها المحلية و تسويقها فى دولة أجنبية أو أكثر، وهذا ما نسمية بالإستثمار المباشر وهو ما يعنى التحكم الكامل فى عمليات الإنتاج و التسويق فى الدولة الأجنبية مع الأخذ فى الإعتبار أن عملية الإستثمار المباشر تحمل فى طياتها مخاطرة عالية جدا" تتطلب الوعى و المعرفة التامة بالسوق الأجنبى المطلوب الإستثمار فيه .

**والإستثمار المباشر يأخذ أحد شكلين :-**

- اما بشراء أو بناء شركه على أرض أجنبى و ذلك بغرض إنتاج سلعة معينه و تسويقها فى داخل هذا الدولة الاجنبية و كذلك خارجه ليشمل الدول المجاوره .
- شراء شركة أو كيان إقتصادى وتجارى قائم بالفعل على الأرض الأجنبية و ذلك بعقود إتفاقية من خلالها تمارس الشركة المحلية جميع مهامها الإقتصادية على الشركة أو الكيان الجديد .

**مثال** : شركة سونى (Sony) الدولية وهى شركة يابانيه قررت أن تدخل نوعا جديدا من التجارة وهى تجارة سينمائية فى الصور المتحركة و ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية ،فاختارت شركة كولومبيا للعمل من خلالها بدلا" من شراء استوديو جديد داخل أمريكا.

### ٦) التحالف الأستراتيجى ( Strategic Alliances) :

تشبه إلى حد كبير شكل التعاون المشترك Join Venture فهى تمثل شكلا جديدا من أشكال التجارة الدولية، والتحالف الإستيراتيجى يتزايد سنويا" بنسبة ٢٠%،هذا التحالف يضم شركات صغيره لا تستطيع وحدها الصمود داخل سوق الديناصورات المتوحشة، فتدخل هذه الشركات فى تحالفات مع بعضها لإنشاء كيان إقتصادى قوى قادر على المنافسه فى السوق الدولى الجديد .

**مثال للتحالفات الإستيراتيجية الموجودة فى العالم :** تحالف يونايتد موتور للصناعه الذى تأسس بواسطة شركة تويوتا اليابانية و جنرال موتورز الأمريكية (NUMMI) ، وهى إختصار لـــ New United Motor Manufacturing Inc,).هذا التحالف لصناعة شيفرولية نوفا – تويوتا ترسيل .

هذا التحالف يضم مهندسين يابانيين على أعلى مستوى من الكفاءة فى صناعة السيارات بالأضافة لخبراء السوق و التسويق فى جنرال موتورز الأمريكية .

### ٧) شركات الوساطة التجارية (Co.of Mediation Trade) :

وهى شركات لا تقوم بتصنيع أو إنتاج سلعة ما و انما تقوم بدور المسوق الدولى فتمثل حركة وصل بين مشترين و بائعين من دول مختلفة، فهى تشترى الجودة فى الإنتاج بأقل سعر ممكن من دوله ما و تبيعه لمشتر فى دوله أخرى .

### ٨) التجارة العكسية (Countertrade) :

تعنى عملية المقايضه الدولية بين سلع وخدمات دولة (أ) بسلع وخدمات دولة (ب)، وهذا حدث عام ١٩٩٠ عندما وجدت بعض الدول النامية صعوبة فى تحويل عملتها المحلية لعملة أجنبية أخرى داخل الدولة نفسها نتيجة الإشتراطات المحلية على ذلك، مما جعل هذه الدول تقوم بعمل إتفاقات مقايضة بينها وبين الدول الأخرى ، وهذا قريب من إتفاقيات الدفع الثنائية .

**مثال :** تقوم المملكة العربية السعودية بشراء ١٠ طائرات بوينج ٧٤٧ من أمريكا فى مقابل الزيت الخام (البترول) وليس بمقابل نقدى . كذلك العراق فى وقت ما قام بشراء الغذاء مقابل البترول تلك العملية المعروفة بإتفاقيات النفط مقابل الغذاء

### ٩) الشركات دولية النشاط (Multinational Corporation) :

ولقد تعرضنا لها مسبقا ، وهى كما ذكرنا شركات تقوم بالعمليات التجارية على مستوى عالمى دون التقيد بدولة ما أو منطقة ما، تمثل هذه الشركات أعلى مستوى من التجارة الدولية، فهى تمارس أنشطتها كما لو كانت على ارضها ووطنها . وتعمل هذه الشركات تحت قانون دولتها، وتحقق أرباحا هائلة ولديها عماله ماهره فى كافة التخصصات و إنتاجها مفتوح و انشطتها مختلفة و تنتشر فى أنحاء العالم .

بهذا العرض المبسط للكيفية التى يمكن لأى منشأه أن تدخل بها إلى حلبة الصراع الإقتصادى الدولى نكون قد أوضحنا انه من السهل دخول الشركة إلى السوق الدولية و لكن الصعوبة تكمن فى المنافسه الشديده، فهى تتطلب شروطا و معايير أخرى تناسب الوضع الدولى الراهن حيث تثقل قدرات العامل و حتى الإدارة العليا، فكل شيء فى المنشأه يجب أن يتناغم و يتماشى مع ما فى العالم اليوم من تكتلات و تحالفات و كيانات إقتصادية قويه لا ترحم الضعيف. فالعمل الجاد و المثابره هما السبيل للوقوف جنبا" إلى جنب مع المنشآت القوية فى العالم .

## ٦- قيادة العالم فى القرن الحادى والعشرين .. و التجارة الدولية

لاشك انه منذ نشأة الرأسمالية وهى تحتاج لقياده مركزيه على صعيد عالمي، أى تحتاج إلى دوله مسيطره، تنظم وتقود وتوجه حركة المنظومة الإقتصادية الرأسمالية، وهى التى تقوم بدور القائد الذي يتولى إدارة البيئه الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية المواتية لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي .

وتاريخيا" تولت هولندا هذه القيادة فى مرحلة الرأسمالية التجارية من القرن السادس عشر حتى بداية الثوره الصناعية، ثم تلتها بريطانيا منذ ظهور الرأسمالية الصناعية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٧٨٠-١٩١٤) ثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا هذا مع بدايات القرن الواحد والعشرين .

وغالبا" ما تكون الدولة القائدة هى أقوى دولة فى العالم من حيث حجم فوائض رؤوس الأموال التى تمتلكها ومن حيث القوة الإقتصادية و العسكرية و بمقدار ما يعتري هذه الدولة من قوة أو تتنازعها فى القيادة دولة أو دول أخرى فتتعرض المنظومه للإضطرابات والأزمات وهذا هو الحاصل الأن . فقد تعرضت دولة النواه وهى الولايات المتحدة الأمريكية لضعف نسبي واضح في العقود الثلاث الأخيره أثرت على قدرتها على قيادة المنظومة ولذلك أسباب منها (٧) :-

١- تراجع الوزن النسبي للإقتصاد الأمريكي فى الإقتصاد العالمي نتيجة لبروز وصعود قوة اليابان و دول الإتحاد الأوروبي و النمور الأسيويه وعلى رأسها الصين ذلك العملاق القادم والذي نتنبأ له قيادة العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

٢- تفاقم الإختلال الداخلي ( عجز الموازنه الفيدرالية ) و الإختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات ) .

٣- نهاية الحرب الباردة و أختفاء حاجة دول الإتحاد الأوروبي و اليابان للمظله النوويه الأمريكيه

٤- تقلب قيمة الدولار الأمريكي وعدم إستقرار سعر صرفه، وسقوطه من عرش العملات الدولية بعد أن أصبحت عملات أخرى تتنافس معه على دور العملة العالمية و عملة الأحتياط الدولية .

ويؤكد بعض المفكرين أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر بتداعياتها على الإقتصاد الأمريكى وعلى هيبة الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تؤدى تدريجيا وعلى مدار الاعوام المقبلة إلى تآكل أدوات الهيمنة الأمريكية على الاصعدة الإقتصادية والتكنولوجية بفضل تراجع الاداء التكنولوجى، وانكسار موجة الانفاق المفرط على تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الطاقة الإنتاجية الغير مستغلة، وتسريح العمال، وإنخفاض الطلب العالمى .(٨)

لذلك نرى أن العالم الأن يتجه نحو نظام عالمي جديد صحيح لم تظهر معالمه و ملامحه بالكامل ولكن ربما في العشر سنوات القادمة يظهر ما يحقق هذه الرؤية من بزوغ تكتل دولي قوي يقود العالم وتذوب الولايات المتحدة الأمريكية بداخل العالم منصهرة فيه و تسقط كما سقط قبلها الإتحاد السوفيتي . فالتاريخ يثبت انه صعد لقمة العالم دول كثيرة نعرفها ودول أخرى لم نعاصرها ولكن القرآن الكريم أشار اليها مثل قوم عاد و قوم ثمود وارم ذات العماد التى لم يخلق مثلها فى البلاد كلها تلاشت ولم يعد لها وجود .

لذلك نتوقع أن يقود العالم فى القرن الجديد أوربا الموحدة يليها فى المركز الثانى الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا ، وفى المركز الثالث روسيا الإتحادية واخيرا الصين وهونج كونج التى أعيدت للصين فى عام ١٩٩٧ ، ثم اليابان ومعها النمور الاسيوية .

ومن المرجح تنامى قوة التكتل الأوربى ليحل محل القطب الاحادى ( أمريكا ) وتتبوأ قيادة العالم ، وكما سبق وأن ذكرنا وتنبأنا بسقوط أمريكا وإنهيارها حيث السقوط والإنهيار أصبح وشيكا وتحت رأى العين .

**اشكال التكتل الإقتصادى :**

توجد خمسة انوع رئيسية للتكتل الإقتصادى بين الدول وهى :-

**منطقة التجارة الحرة - الإتحاد الجمركى - السوق المشتركة - الإتحاد الإقتصادى - الإتحاد السياسى .**

وفيما يلى شرح موجز لكل منهم :-

**١- منطقة التجار ة الحرة FREE TRADE AREA :**

**حيث يتم الإتفاق على اقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الاعضاء والغاء كافة القيود والتعريفات الجمركية فيما بينها .**

**٢- الإتحاد الجمركى :**

بالاضافة إلى الغاء كل أنواع التعريفات الجمركية كما سبق فى منطقة التجارة الحرة يضاف اليها وجود سياسة واحدة للتعريفة الجمركية تجاة الدول من خارج الإتحاد .

**٣- السوق المشتركة COMMON MARKET :**

وتعنى السوق المشتركة بالاضافة إلى الغاء كافة التعريفات بين الدول الاعضاء وتوحيد السياسة الجمريكة تجاه الدول من خارج السوق حرية إنتقال البضائع والعملة ورؤوس الأموال بين الدول اعضاء السوق .

**٤- الإتحاد الإقتصادى : (٩)**

ويعنى بالاضافة إلى الخصائص السابقة المميزة للسوق المشتركة التنسيق بين السياسات الإقتصادية للدول الاعضاء حيث يتوقع على سبيل المثال أن تتبع الدول الاعضاء سياسات مالية ونقدية مشتركة ويعنى ذلك توحيد السياسات الضريبية وتنظيم عرض النقود وسعر الفائدة وتنظيم عمل البورصة .... الخ، ويمكن إعتبار المجموعة الأوربيية إتحادا إقتصاديا إلى حد كبير وذلك نظرا لتوحيد السياسات الزراعية والإشتراك فى نظام النقد الأوربى ( EMS ) .

**٥- الإتحاد السياسى : (١٠)**

**يعنى الإتحاد السياسى اعلى درجات التكتل بين الدول وهو يشمل بالاضافة إلى خصائص الإتحاد الإقتصادى توحيد التوجهات السياسية وبالتالى إندماج الدول الاعضاء مع بعضها لتكوين دولة جديدة .**

**وهناك تقسيم اخر لاشكال التكتل الإقتصادى كما يلى : (١١)**

١- **نظام التجارة التفضيلى** : هو إتفاق بين دولتين أو أكثر ويعتمد على إزالة بعض القيود الكمية وغيرالكمية للتجارة الخارجية مثل خفض معدلات التعريفة الجمركية أو الغاء نظام الحصص .

٢- **منطقة التجارة الحرة** : وتعتمد على إزالة القيود الكمية وغير الكمية الخاصة بالتجارة الخارجية البينية بين دول اعضاء الإتحاد الإقتصادى .

٣- **الإتحاد الجمركى** : ويعتمد على إزالة القيود الكمية وغير الكمية الخاصة بالتجارة الخارجية بين الدول الاعضاء مع تبنى تعريفة جمركية موحدة تجاه دول العالم الخارجى .

٤- **السوق المشتركة** : وهو مثل " **الإتحاد الجمركى** " ولكن مع حرية إنتقال عناصر الإنتاج، العمل، رأس المال بين الدول الاعضاء بدون أى قيود .

٥- **الوحدة الإقتصادية** : ويأتى بعد تحقيق " **السوق المشتركة** " بالاضافة إلى تنسيق السياسات الإقتصادية وخصوصا السياسة المالية والنقدية بين الدول اعضـــاء الوحدة الإقتصادية .

٦- **التكامل النقدى** : ويأتى بعد تحقيق " **الوحدة الإقتصادية** " وينقـــسم إلى تكـــامل جـــزئى وتكـــامل كلـــى ، والتكامل الجزئى مثل أى صيغة لا ترتقى لإنشاء عملة موحدة مثل تنسيق اسعار الصرف ، اما التكامل الكلى عندما يتم إنشاء عملة موحدة مشتركة بين الدول الاعضاء .

**هوامش ومراجع الفصل الثانى**

(١) نقلا عن : عمرو حامد ، إدارة الأعمال الدولية ، المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٩ .
(٢) مجلة الأهرام الإقتصادى، العدد ١٦٣١، ٢٠٠٠/٤/١٠، ص ١٢١ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) (Pride,Hughes,kapoor,Business,) مرجع سبق ذكره ص (٦٩-٧١)
(٥) (د. طاهر مرسي عطية ،أساسيات إدارة الأعمال ،دار النهضة العربية ،القاهرة ٢٠٠٠،ص٢١٥-٢٢٥.)
(٦) د / سميحة السيد واخرون، الإقتصاد للمستوى الثانى، مركز جامعة القاهره للتعليم المفتوح، القسم الثانى، ١٩٩٨، ص ٢٣٣ .
(٧) رمزي زكي ، مقال بجريدة العربي ، الكويت ، العدد ٤٨٢، يناير١٩٩٩ .
(٨) ا/ ابراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ٢٠٠٢، ص ٨.
(٩) عمرو حامد ، مرجع سبق ذكره .
(١٠) المرجع السابق .
(١١) د / نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية : أهم التحديات فى مواجهة الإقتصاد العربى، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الاسرة، ٢٠٠١، ص ٥٤، ٥٥ .



openkan.com